المصدر: البديل
التاريخ : ٢٣ مارس ٢٠٠٩

بريطانيا تتراجع عن تعديل قانون يسمح باعتقال المسئولين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب

٢٠٠٩/٠٣/٢٣

كتبت: سمر نصر

تراجعت بريطانيا عن إجراء تعديلات تشريعية تسمح حاليا بالقبض علي كبار المسئولين الإسرائيليين، بشأن اتهامهم بارتكاب جرائم حرب لدي زيارتهم لندن مثلما وعدت سابقا.

وفي رسالة غير رسمية لتسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، نوهت بريطانيا بأنه نظرا لتراجع صورة إسرائيل بشكل عام بعد عملية «الرصاص المصبوب»، التي نفذتها علي قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر إلي ١٨ يناير الماضيين، فإنه أصبح واضحا أن بريطانيا لن تكون قادرة علي تمرير تعديل علي القانون قبل الانتهاء من الانتخابات العامة المقرر عقدها في مايو ٢٠١٠.

وقالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أمس إن القانون البريطاني يسمح للمواطنين بتوجيه تهم بشكل فردي ضد الأجانب المتورطين في جرائم حرب، وبمجرد صدور لائحة الاتهام هذه يمكن اعتقال المدرجين في قائمة الاتهام بمجرد وصولهم لبريطانيا. وأشارت الصحيفة إلي أن حكومة العمال البريطانية التي كان يترأسها توني بلير ومن بعده جوردن براون كانت قد وعدت بإجراء تعديلات في التشريعات مما يستدعي من المواطنين الراغبين في تقديم دعاوي خاصة بجرائم الحرب أن يحصلوا أولا علي موافقة النائب العام البريطاني. ويسعي دبلوماسيون إسرائيليون في الوقت ذاته لحشد تأييد لهذا التعديل من جانب ممثلي حزب المحافظين البريطاني.

وصرح إيجال بالمور، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، أمس الأول قائلا: «لقد وعد البريطانيون ونحن نتوقع أن يجدوا مخرجا لتحقيق ذلك». وقالت وزارة الخارجية البريطانية ردا علي التصريحات الإسرئيلية: «نحن نستوعب المخاوف الإسرائيلية ولكن الأمر معقد للغاية من الناحية القانونية»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية